



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دور صندوق ضمان القروض في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون الأعمال

تحت إشراف الأستاذة :

د/ إقولي ولد رابح صافية

من إعداد :

- حدادو أحمد رائد

- لونيبي صبرينة

لجنة المناقشة :

- د/ عيلام رشيدة، أستاذة محاضرة أ..... رئيسا

- أ.د/ إقولي ولد رابح صافية، أستاذة مشرفا و مقررا

- د/ آيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة بممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر

الحمد لله والشكر له أولاً وآخراً

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى من علمنا أبجديات الحروف، إلى كل من ساهم في تعليمنا طيلة مشوارنا الدراسي.

لا يسعنا في هذا المقام الكريم أن نتقدم بآيات الشكر والعرفان إلى كافة الأساتذة الكرام في كلية الحقوق قسم قانون الأعمال بجامعة مولود معمري على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

كما نرفع قبعة التقدير والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة والمشرفة على مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في القانون ا.د اقلولي أولد رابح صافية التي لم تبخل علينا بالنصائح القيمة والإرشادات الثمينة.

كما نشكر كل من قدم لنا تشجيعاً مهما بلغت درجته.

إهداء

أهدي عملي إلى كل باحث وطالب علم يسعى لكسب المعرفة

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي وأبصرت بها طريق حياتي، إلى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار إلى ينبوع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي وسر نجاحي وبلسم جراحي..... أمي الحبيبة.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى الطاهر الودود الذي صنع طفولتي إلى من سعى لأجل راحتني أبي الغالي.

إلى من تحمل في عيونها ذكريات طفولتي وشبابي أحببتي بصدق وتعاونت معي لإتمام دراستي أختي العزيزة.

و إلى ابن خالي عبد القادر المرتجى.

إلى كل من آمن بالكلمة الطيبة "لا إله إلا الله" وعمل لأجلها.

حدادو أحمد رائد

إهداء

أهدي عملي إلى من أخذو بيدي نحو آفاق العلم والمعرفة.

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي ذات الصدر الحنون الذي كان لي ظلا
في هجير الحياة..... أُمي الغالية.

إلى من رعاني على حب العلم وزرع في نفس الطموح والمثابرة والدي العزيز.

إلى عزي وفخري الي ابتسامتي وسندي إخوتي الأعزاء.

إلى من لم تسعه صفحتي وحبهم في قلبي.

لونيسى صبرينة

قائمة أهم المختصرات

أولاً: باللغة العربية

ج. ر. ج. ج: جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

م ت: مرسوم تنفيذي.

دج: دينار جزائري.

م. ص. و. م: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ص: صفحة.

ص-ص: من صفحة إلى صفحة.

د. س. ن: دون سنة النشر.

ثانياً: باللغة الفرنسية

SARL : société à responsabilité limité.

SNC : société en nom collectif.

SPA : société par action.

EURL : entreprise unipersonnelle à responsabilité limité.

FGAR : fonds de garantie des crédits aux PME.

MEDA : instrument financier du partenariat euro-méditerranéen.

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولا جذريا في جميع مجالات الحياة، فعملت على تطوير اقتصادها، وذلك باسترجاع ثرواتها من خلال التأمينات واتباع المخططات التنموية، وحصر جميع الأنشطة الاقتصادية في يد القطاع العام المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا النهج المتبع أدى إلى نتائج سلبية في أغلب الحالات من تدهور في الإنتاج وضعف كبير في الإنتاجية، وزيادة الإنفاق من طرف الدولة.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تحرير الاقتصاد وخصوصة المؤسسات العمومية وتحرير السوق، مما أعطى دفعا جديدا للاستثمار من خلال التوجه نحو حلول بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنشيطه لتطوير استثماراتها في مختلف المجالات، من هنا، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها يمكن أن تخلق مناصب شغل واسعة وفتح مجال لعدة أنشطة مختلفة ومتنوعة.

نتيجة لهذه الأهمية توجهت الدولة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام كأداة مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال تشجيع الشباب وأصحاب المشاريع والأفكار على المبادرة للنهوض بالاقتصاد الوطني. كما تعرف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.

ورغم توجه الدولة واعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديمها للكثير من التسهيلات في سبيل إنشائها، إلا أنها واجهت عدة عراقيل وصعوبات والتي من شأنها أن تؤدي لركود أعمالها أو غلق المؤسسة نهائيا ، أو قد تحد من قدرتها على التطور و النمو ، و من أهم هذه المشاكل مشكلة التمويل المصرفي الناتجة عن كثرة إجراءات طلب القروض من البنوك وارتفاع معدلات الفائدة وافتقار هذه المؤسسات للضمانات اللازمة للحصول على القروض، و الجزائر على غرار باقي الدول أعطت مجالا واسعا لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك بإنشاء هياكل و إقامة برامج تهتم بتربيتها ودعم تمويلها، و ذلك إما بالمال الشخصي الذي يستثمره

الشخص في إنشاء أو توسعة مؤسسته ، أو اللجوء للقروض و التمويلات البنكية من أجل الحصول على المال اللازم سواء كان نفوذ أو عتاد ، ورغبة من الدولة في تحقيق التوازن، بين تشجيع المستثمرين في مشاريعهم، وحماية البنوك من الخسائر المحتملة و بعث الاطمئنان لديهم ، حاولت الدولة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية تجسيد و تسخير عدة هيئات و آليات تعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعمل على إزالة العراقيل و التخلص منها ، من بينها صندوق ضمان القروض كأحد الآليات المستحدثة في الجزائر التي تعمل على تغطية تخوف البنوك من مشكل العجز المالي كما تكمن في إبراز أهمية الضمان في الحصول على مختلف قروض الاستثمار و تبيان القيمة المضافة في الاستثمار ، فأصبح صندوق ضمان القروض بمثابة همزة وصل بين البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من هنا تكمن أهمية دراستنا حول صندوق ضمان القروض كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل العوائق العديدة التي تحد من تطورها والتي من أهمها العوائق التمويلية في ظل صعوبة حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي لتوفير احتياجاتها التمويلية، مع محاولة لعرض سير عمل هذا الصندوق وآليات منحه لهذه الضمانات، كما تبرز هذه الأهمية في الإستراتيجية التي يعمل بها هذا الصندوق والتي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية حصولها على التمويل البنكي ومن ثم المساهمة في إنشائها وتطورها، ما ينجم عنه عدة إنجازات إيجابية في مجال إنشاء وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في تحقيق عدة مؤشرات إيجابية كاستحداث مناصب عمل.

وانطلاقا من هذه الأهمية التي يكتنفها موضوع الدراسة، جاز لنا التساؤل حول:

ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا الموضوع إلى فصلين أساسيين عالجتا الطبيعة القانونية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفصل الأول) ثم تطرقنا إلى نجاعة صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفصل الثاني).

إن الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تتطلب الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث استوجب استقراء النصوص القانونية وتحليل معطيات الموضوع.

الفصل الأول

الطبيعة القانونية لصندوق ضمان القروض
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر لنا اليوم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا صناديق ضمان القروض، فيتبين لنا مساهمتها الفعالة والتي تتضح لنا في تطور ونمو الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة والنامية، فهي وسيلة تتجاوب مع كل المخاطر والأوضاع الاقتصادية لكل الدول، وتعرضها للإفلاس لا يشكل خطر على اقتصاد البلاد، إذا ما قارناها بالمؤسسات الكبرى، وهذا ما ميزها عن غيرها في مكانتها ومميزاتها وخصائصها التي انفردت بها، ورغم ذلك ظهرت لها عدة مشاكل مما أدى لتدخل الدول لإيجاد حل مناسب لهذه المشاكل فأنشأت هيئات تسهر على مساعدة وحل مشاكل هذه المؤسسات خاصة ما يخص الجانب المالي، ومنه خلال هذا الفصل تطرقنا لتقديم نظرة عامة حول هذا الصندوق وسنحاول تبيان ماهية الصندوق (المبحث الأول) ثم نبين طريقة عمل صندوق ضمان القروض (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية صندوق ضمان القروض

تشكل القيود والضمانات المطلوبة من البنوك للحصول على القروض العديد من الصعوبات التي تقلل من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض البنكية. مما يؤدي الى تعميق الفجوة بين البنوك التجارية كمؤسسة تمويلية، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة تنموية.

هذا ما يدل على ضرورة وجود مؤسسة تربط بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية وتزيد من فرص حصول المؤسسات على التمويل وهذا هو الغرض من إنشاء صندوق ضمان القروض الأمر الذي جعلنا نبحث عن مفهوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المطلب الأول)، والاطلاع على تنظيمه القانوني والهيكلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضمان القروض

يعتبر صندوق ضمان القروض من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يفسر استعمالها من مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أول أداة متخصصة لمعالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سنتطرق له في تعريف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الأول)، وكذا نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي كان يخضع لوصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا، ويخضع لوصاية وزارة الصناعة والمناجم حاليا كما يديره مدير عام، ويسيره مجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، كما يتمتع صندوق ضمان القروض بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تم تأسيسه برأسمال يقدر ب 1.01 مليار دينار.¹

تتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي، ويعمل على معالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي، كما يحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

يأخذ هذا الصندوق ثلاثة أشكال فيمكن أن يكون: عمومي، جهوي أو مختلط كما تتكون مخصصات هذا الصندوق من مساهمة الدولة وتمنح ضمانات للأنشطة الاستثمارية التي تم حصرها في المرسوم التنفيذي رقم 02-373، مثل: إنشاء مؤسسات، عمليات التوسيع وتجديد التجهيزات. لكن ينبغي على المؤسسة المستفيدة استيفاء معايير الأهلية للقروض البنكية. كما يسعى لضمان القروض الضرورية لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

¹ -مرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج ر ج ج عدد 74، صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

² -ابتهام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010 ص 87.

³ -هالم سليمة، خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد الثامن، المجلد 01. 2015، ص 45.

يعتبر صندوق ضمان القروض بمثابة الانطلاقة الفعلية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بصفته أول أداة مالية مخصصة لفائدة هذه المؤسسات ويتكفل بمعالجة أهم المشاكل التي تعاني منها، كما يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال الى ضامنة للقروض التي تقدم لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴

بالإضافة إلى أن المرسوم التنفيذي المنشئ لصندوق ضمان القروض هو أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقر صندوق ضمان القروض في الجزائر العاصمة، يمكن نقله الى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتم إصداره بناء على تقرير الوزير الوصي، كما يمكن إنشاء فرع جنوب أو محلي بعد موافقة هذا الأخير.⁵

يظهر لنا مما سبق أن صندوق ضمان القروض مؤسسة مالية يغلب عليها التنظيم الحكومي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم من القطاع المصرفي والمالي من خلال المشاركة الكلية أو الجزئية في المخاطر.

حيث أن صندوق ضمان القروض. يأخذ على عاتقه مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق وهو يمثل أحد الضمانات التي تقدمها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للجهات الممولة وامتياز من الدولة للنهوض بهذه المؤسسات التي هي في طور الإنجاز.

⁴ -تومي بلال، لعويجي شمس الدين، دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص37

⁵ -المادة 4 من المرسوم التنفيذي 17-193 مؤرخ في 11 جوان 2017 يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر ج ج عدد 36، صادر في 14 جوان 2017.

الفرع الثاني: نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373.⁶

يتعلق المرسوم المذكور سابقا بتطبيق القانون رقم 01-18 (ملغى) والمتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم النص في هذا القانون على نشأة صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفق التنظيم المعمول به.⁷

غير أن الانطلاقة الفعلية للصندوق كانت منذ 14 مارس 2004 وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند الافتتاح الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة براس مالي قدره 30 مليار دينار جزائري.⁸

تم تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المعدل لقانونه الأساسي وذلك طبق المادة 21 من القانون 17-02 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁹

⁶ - المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مرجع سابق.

⁷ - المادة 14 من القانون رقم 01-18، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر ج ج عدد 77، صادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001. (ملغى)

⁸ - سلطاني محمد رشدي، بن واضح الهاشمي، المنظومة المؤسساتية الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03. 2017، ص 159

⁹ - قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر ج ج عدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني والهيكلية لصندوق ضمان القروض

يعرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه مؤسسة عمومية يوضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويقوم هذا الصندوق بمنح ضمان القروض الضرورية لاستمرار الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك يجب الرجوع إلى التنظيم القانوني لصندوق ضمان القروض (الفرع الأول). ولمعرفة طبيعة هذا الصندوق كمؤسسة عمومية اقتصادية لا بد من الرجوع للتنظيم الهيكلي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنظيم القانوني لصندوق ضمان القروض

أولاً- مجلس الإدارة

يسير الصندوق مجلس إدارة، ويديرهم مدير عام يعين بمرسوم رئاسي باقتراح الوزير الوصي كما يتكون مجلس الإدارة من عدة أعضاء يتم تعيينهم بموجب بقرار من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على اقتراحات السلطات التي ينتمون إليها، لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثلين يجب أن يكون للأعضاء رتبة مدير على الأقل¹⁰.

1. أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة الخاص بصندوق ضمان القروض من:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹⁰ - المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 مؤرخ في 11 جوان سنة 2017 يتضمن تعديل القانون

الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر ج ج عدد 36.

- ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية (المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للميزانية)

- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة الوزير المكلف بصيد البحري والمواد الصيدية.

- ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة وصناعه التقليدية.

- ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة.

- المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو ممثله.

- المدير العام للوكالة المكلفة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله.

- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.¹¹

2. مهام مجلس الإدارة:

يتداول مجلس الإدارة حول المسائل التي تخص الصندوق، حيث تتولى:

- مشروع التنظيم الداخلي لصندوق والنظام الداخلي والاتفاقية الجماعية.

- برنامج نشاطات الصندوق.

- الكشوف المالية.

- تقرير السنوي للنشاط.

- قبول الهيئات والوصايا الوطنية والدولية.

- القروض الواجب الحصول عليها من البنوك والمؤسسات المالية.

¹¹ -المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 مرجع سابق.

- الشروط العامة لإبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات والمعاملات الملزمة للصندوق.

- فتح فروع جهوية ومحلية تعيين محافظي الحسابات.

- الشروط العامة للضمان وقواعد تنفيذه.

- عقود النجاعة للمدير العام وإطارات التسيير.

- تخصيص النتائج.

- الشروط العامة للضمان وقواعد تنفيذه.

- عقود النجاعة للمدير العام وإطارات التسيير.¹²

يجتمع مجلس الإدارة باستدعاء من رئيسته مره كل ثلاثة أشهر، وهذا في الدورات العادية. أما الدورات غير العادية يجتمع فيها مجلس الإدارة بعد استدعاء رئيسته أو بعد طلب ثلثي أعضاء المجلس.¹³

تحدد اجتماعات مجلس الإدارة من طرف الرئيس الذي يأخذ قراره بناء على اقتراح من المدير العام، يتم إرسال الاستدعاءات إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. ترفق الاستدعاءات المرسله بجدول الأعمال كما ينبغي حضور ثلثي أعضاء مجلس الإدارة على الأقل وإلا لن تصح مداولته إذا لم يكتمل العدد الكافي من الأعضاء، يتم استدعاء المجلس خلال الثمانية أيام الموالية وتصح المداولات حينها مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. كما تتخذ كل قرارات مجلس الإدارة بالأغلبية (أصوات الأعضاء الحاضرين) ويكون صوت الرئيس مرجح عند تساوي الأصوات.¹⁴

¹² -المادة 13 من مرسوم تنفيذي رقم 17-193، مرجع سابق.

¹³ -المادة 14 من مرسوم تنفيذي رقم 17-193، مرجع سابق.

¹⁴ -المواد 15، 16، 17 من مرسوم تنفيذي رقم 17-193، مرجع سابق

كما يتم إعداد محاضر مراقبة ومسجلة في سجل خاص بعد مداوات مجلس الإدارة، يتولى توقيع هذه المراجع الرئيس وأمين المجلس تعتبر المداوات موافق عليها بعد 30 يوم من إرسالها للوزير الوصي إلا عنده وجود اعتراض صريح يبلغ خلال هذه الآجال، بينما المداوات المتعلقة بتنظيم هيكل الصندوق والميزانية التقديرية لا تكون نافذة إلا بعد الموافقة الصالحة للوزير الوصي عليها.¹⁵

ثانيا- المدير العام

بعد اقتراح من الوزير الوصي يتم تعيين المدير العام بموجب مرسوم رئاسي كذلك يتم إنهاء مهامه بنفس الشكل بناء على مرسوم رئاسي، يحدد مجلس الإدارة عقد النجاعة ثم الذي يحتوي ويتضمن شروط تحديد أجرة المدير العام من طرف مجلس الإدارة بعد موافقة الوزير الوصي حسب التنظيم المتبع. ويكون المدير العام المساعد مكلف بمساعدة المدير العام، يتم تعيينه بموجب قرار من الوزير الوصي وهذا بعد اقتراح المدير العام وتنتهى مهامه حسب النفس الأشكال، كما يخضع لعقد نجاعة يتم إمضائه مع المدير العام.¹⁶

يتولى المدير العام سلطات التسيير، أي أنه يتولى العديد من المهام وهي كما يلي:

- تمثيل صندوق ضمان القروض في كافة ميادين نشاطه.
- إمضاء العقود والاتفاقيات التي تربط الصندوق بشركائه.
- السهر على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

¹⁵ - المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 مرجع سابق.

¹⁶ - المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 مرجع سابق.

- السهر على تحقيق الأهداف الموكلة إلى الصندوق وفق البرنامج الذي يصادق عليه مجلس الإدارة.
- إعداد وتحضير مشروع النظام الداخلي للصندوق وعرضه على مجلس الإدارة مع الحرص على احترام تطبيقه.
- يعرض كل من برنامج العمل والميزانية التقديرية على مجلس الإدارة بعد أن يقوم بإعداد كل منهما.
- تحضير واقتراح جدول الأعمال على مجلس الإدارة.
- ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي الصندوق، كما يعمل على ضمان سير المصالح.
- إبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات والاتفاقات وفق التنظيم المعمول به.
- تمثيل الصندوق في كل المسائل والدعاوى القضائية.
- إعداد كل من التقرير السنوي للنشاط، الحصيلة والحسابات المالية وعرضها على مجلس الإدارة لدراستها.
- توظيف المستخدمين الخاضعين لسلطته كما يقوم بتعيينهم وينهي مهامهم. بالإضافة إلى تفويض إمضاءه للإطارات الخاضعين للسلطة في حدود صلاحيته وتحت مسؤوليته.
- إعداد تقرير فصلي يبين فيه عمليات ضمان القروض وإرساله للوزير الوصي.¹⁷

17- المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193، مرجع سابق،

ثالثا- الأحكام المالية وحسابات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

يحدد التشريع والتنظيم كيف تمسك محاسبة الصندوق حسب الشكل التجاري، كما ترسل في نهاية كل سنة مالية الحصيلة والحسابات المتعلقة بآخر سنة والتقرير السنوي للنشاط، متبوعة ومرفقة بتوصيات وآراء مجلس الإدارة بالإضافة الى تقرير محافظ الحسابات إلى الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكلف محافظ أو محافظو الحسابات بمراقبة الحسابات والمصادقة عليها. كما أن نفقات الصندوق تتمثل في كل من المصاريف المرتبطة بتسيير الصندوق وتجهيزه، التعويضات المتعلقة بتغطية القروض محل الضمان غير المستوفاة بالإضافة إلى تسديد القروض الممنوحة للصندوق.

- أما فيما يخص موارد الصندوق فتتكون من إعانات الدولة وإيرادات تسيير صناديق الدولة، الإيرادات المتعلقة بالنشاط، المتعلقة بالنشاط عن عمليات توظيف الأموال، الإيرادات الناجمة عن تسيير الأصول العقارية للصندوق. بالإضافة للهبات والوصايا الوطنية والدولية والقروض الممنوحة للصندوق.¹⁸

الفرع الثاني: التنظيم الهيكلي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

ينص القانون الخاص بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مقر المديرية العامة الذي يعتبر مرجعها القانوني ، حيث ورد في نص المادة 4 من المرسوم 17-193 أن مقر الصندوق يقع في مدينة الجزائر العاصمة، كما يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب

18 - المواد 22, 23, 25, 26 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 مرجع سابق،

مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير الوزير الوصي. تنقسم المديرية العامة إلى أقسام وهي كالتالي:

1. الإدارة العامة:

يرأسها المدير العام، يمكن أن ينوبه نائب المدير أي يمكن أن يفوض له كافة صلاحياته عند غياب المدير العام، تتدرج تحتها أقسام وهي:

أ. دائرة الإعلام والاتصال والتوثيق:

يتناول هذا القسم جميع المحتويات المتعلقة بالرعاية والإعلام والبرمجة، المشاركة في المعارض، والصالونات المحلية والدولية، وترتيب الأيام المدرسية والإعلامية، والمشاركة فيها بالإضافة للاستعداد للتدخلات التي يمكن أن يقوم بها موظفو المجلس أو الفروع الإقليمية سواء كانت برامج إذاعية، التلفزيون والصحف. كما أنها مسؤولة عن إعداد الكتيبات الخاصة بالإعلانات والوثائق والأدوات واللوحات الإشهارية.¹⁹

ب. دائرة الإعلام الآلي والمعلوماتية والتنظيم:

تتمثل مهمتها في تخطيط وإدارة ومراقبة جميع الأنشطة ذات الصلة بالاستخدام الأمثل لنظام معلومات الصندوق لتلبية وتوفير جميع الاحتياجات المادية والبشرية. كما أن هذا القسم مسؤول عن الخدمات اللوجستية الخاصة بالإعلام الآلي ومحاولة تطوير وتسهيل عملية التوثيق، البحث وإعداد الإحصائيات من خلال إدراج برامج الإعلام الآلي. كما تعمل على تسهيل وتحسين إصدار شهادات الضمان ووضع خطط وبرامج فرز النشاطات والمؤسسات.

¹⁹ -آمنة بن نوى، سسية عواوشة، دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 21

كما يقوم الفرع بالتنسيق مع دائرة الاتصال بإدارة الموقع الإلكتروني للصندوق وفتح البريد الإلكتروني لكل عامل في المديرية، كما تشمل الإدارة العامة مكتب المستشار الذي يكون موجود لتقديم توصيات المناسبة لتحسين الخدمة وتطويرها. كما يتضمن مكتب الأمانة العامة.

2. مديرية الإدارة المالية والبشرية:

تتكفل بإعداد وتحضير التقارير المالية والمحاسبية الخاصة بالصندوق، واحتياجاتها فيما يخص الموارد المالية والبشرية حيث تقوم بوضع نظام المعلومات للتسيير والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، تضم كل من:

أ. الدائرة المالية والمحاسبية:

مسئولة عن كافة الأمور المتعلقة بالشؤون المصرفية والتعويضات، مهامها تسيير جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحقق من احترام وصحة المعلومات المحاسبية والمالية.

أي مبالغ واردة أو صادرة من صندوق ضمان القروض تكون تحت رقابة هذا القسم.²⁰

ب. دائرة الموارد البشرية:

تهتم بتسيير الموارد البشرية وذلك بإدارة كل ما يتعلق بالتوظيف والمراقبة والترقية والتعويضات والوثائق الخاصة بالعمال. كما تتكفل

²⁰ -منال قوراري، مساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من مخاطر القروض للمؤسسة والبنك، حالة صندوق ضمان القروض FGAR، الفترة 2004-2019، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2019-2020. ص 45

بتحضير مخططات لمختلف الاحتياجات الخاصة بالموارد البشرية
للهيئة حيث تتكفل بمستلزمات الموظفين.²¹

3. مديرية المتابعة والالتزامات:

مدير الالتزامات والمتابعة مسؤول عن تنظيم أنشطة المديرية ومراجعة الدراسات والتحقق من مستندات طلب القروض الخاصة بالمؤسسات وكذا التدخل على مستوى خلية الالتزامات والمتابعة الحرص على اتخاذ القرار المناسب، إرسال ومتابعه عقود قروض الضمان المقبولة مع البنوك التي تتكفل بتقديم القرض، وإحراز تقدم جيد في متابعة المهام التي تطلبها المديرية.²²

كما هي من المديريات التي تضم أكبر عدد من الموظفين، بالإضافة الى كونها مسؤولة عن دراسة ملف المستثمر وتحديد نسبة الضمان التي تصادق عليها اللجنة كما تعد تقرير عن الأهداف المحددة للعام القادم المحقق خلال السنة والفارق الموجود من السنوات السابقة من حيث المستندات والملفات المرفوضة والمقبولة والملفات الناجحة التي تم استكمال دفع أقساطها من دون اللجوء لتعويضات الصندوق تنقسم هذه المديرية الى:

أ. قسم الالتزامات:

²¹ -بلخضر أمينة، دور صندوق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص مالية، نقود الميزات، جامعة مستغانم 2014-2015. ص 71

²² - محمد بن يلس، يوسف بودلة، عبد القادر مفتاحي، آلية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي بالمدينة 2006، ص 110.

يستقبل قسم الالتزامات ملفات المستثمرين إما من المديرية العامة أو ممثلين الفروع الجهوية. تدرج في ملفات إلكترونية وتصنف حسب النشاط لتسهيل تجميع الإحصائيات بالإضافة لإعداد بطاقة لكل مستثمر لمعرفة قدراته المالية بناء على ما يقدمه.

ب. قسم المتابعة:

يقوم قسم المتابعة بمتابعة شهادات العقود المقدمة وتقديم تقرير حول تقدم الملفات إلى المدير بالإضافة للمستثمرين الذين دفعوا حقوق الضمان كما ييقون على اتصال بالبنوك لمتابعه ملفات المستثمرين.²³

4. مديرية الدراسات القانونية والمنازعات:

تتابع مديرية الدراسات القانونية والمنازعات جميع المعاملات القانونية مثل الاتفاقات التي تبرم مع البنوك كما تحضر الوثائق القانونية وتقدم نصائح واستشارات قانونية للإداريين والمسيرين في الصندوق في إطار مهامهم.

كما توجد لجان لغرض تسهيل عمليات التنظيم وعمليات المتابعة، تكون تحت رئاسة المدير العام للصندوق لكل منها مجالات ومواضيع تختص فيها وهي:

5. لجنة الالتزامات:

تجتمع لجنة الالتزامات لاتخاذ قرارات منح الضمانات على المستندات والملفات المقدمة للصندوق. يقوم بالإشراف على اللجنة المنعقدة المدير العام بالإضافة الى كل من نائب المدير العام، مدير الإدارة والمالية،

²³ -أمنة بن نوي، سسية عواوشة، مرجع سابق، ص 22

مدير الشؤون القانونية والمتابعة، مدير الالتزامات والمتابعة وأيضا
الإطار المسؤول عن الملف المرفوع للجنة.²⁴

6. لجنة التنسيق:

تعقد لجنة التنسيق بحضور كافة مدراء الأقسام في صندوق ضمان
القروض وتدور مواضيع اجتماعاتها بالأمور المتعلقة بالإدارة العامة
والتنظيم داخل الهيئة بالإضافة الى احتياجات المادية بصفة عامه في
صورة تهيئة الطابعات والمكاتب، الهاتف وغيرها من الاحتياجات
المادية.²⁵

7. لجنة المصادقة والتعويضات:

تختص هذه اللجنة في النظر في حالة ملفات التعويض كما تبت في
الإجراءات التي ينبغي أن يتم الالتزام بها في كل حالة.

²⁴ - سلطان عبد الحكيم، صندوق ضمان القروض FGAR ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر (2004-2014) مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. 2014-2015، ص 68

²⁵ - بلخضر أمينة، دور صندوق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر - مستغانم. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص

مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2014-2015. ص 70 .

المبحث الثاني: صلاحيات صندوق ضمان القروض

يتدخل صندوق ضمان القروض بصفته شريكا للبنوك من خلال تقديم ضمانات مالية تغطي القروض البنكية في مجال لم يتمكن صاحب المشروع من توفير الضمانات العينية الضرورية التي تشترطها البنوك، فيقوم صندوق ضمان القروض من التقليل من المشاكل التي قد تواجهها البنوك و المقترضين عند الدخول في هذه العمليات ، فيكون صندوق ضمان القروض بمثابة ضمان أن المقترض سيوفي بدينه للبنك ، و اذا لم يتمكن المقترض من الوفاء بدينه فإن الصندوق سيتدخل للوفاء بالدين ، فهذا النوع من الضمان يغطي معظم الأخطار التي قد يواجهها البنك أو المتعامل، ومن خلال دراستنا لهذا المبحث سنتطرق للتعرف على الإجراءات المتبعة لمنح القروض و الضمانات الممنوحة (المطلب الأول)، و كذا أهداف و مهام صندوق ضمان القروض (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمنح القروض والضمانات الممنوحة

تعد الضمانات إحدى العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة سياسية الدولة الجزائرية الرامية لدعمها ورفع كل الحواجز والعراقيل، قامت هذه الأخيرة بإنشاء جهاز مالي الذي هو صندوق ضمان القروض الذي يوفر الضمانات لكي تحصل هذه المؤسسة على القروض اللازمة لمشاريعها، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على المراحل المتبعة لمنح القروض (الفرع الأول)، أنواع الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض (الفرع الثاني) وأنواع أنظمة ضمان القروض (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: المراحل المتبعة لمنح القروض

يُمر طالب الضمان عند تقديمه لطلبه بالعديد من المراحل قبل أن يمنح له القرض حيث تمر عملية طلب الضمان من صندوق ضمان القروض بالمراحل التالية:

أولاً- مقابلة صندوق ضمان القروض لتقديم الملف وتعريف المشروع:

يقدم المستثمر في هذه المرحلة مخطط المشروع الذي يريد من الصندوق أن يضمنه له، كما يقوم بتوضيح وتقديم دراسة تقنية واقتصادية مرفقا ذلك بالوثائق القانونية للمؤسسة. يمكن أن يقدم طلب الضمان مباشرة إلى صندوق ضمان القروض من طرف المستثمر صاحب المشروع، ومن الممكن كذلك أن يتم تقديمه من طرف البنك الذي يمنح الائتمان مباشرة إلى الصندوق.²⁶

حيث أنه عند غياب أو نقص الضمان الكافي الذي يطلبه البنك من العميل لتغطية مخاطر القرض، في هذه الحالة يرفض البنك تقديم القرض إلا عندما يكون مرفق بضمان مناسب من هيئة معتمدة مثل صندوق ضمان القروض يجب أن يكون طلب التغطية ممضى من طرف الممثل القانوني للمؤسسة يعبر فيه بوضوح عن طلب القرض والضمان مرفق بنسخة مصادق عليها من طرف البنك. كما يجب على المستثمر في كل الحالات أن يرفق تقديم مخطط المشروع بالوثائق القانونية للمؤسسة، منها وثائق إدارية ووثائق متعلقة بالمحاسبة والضرائب، تتمثل في نسخة مصادق عليها من عقد السجل التجاري ومختلف التراخيص المتعلقة بالنشاط مسلمة من طرف الهيئات المعنية مثل وثائق تثبت استغلال الأرض أو المحلات.²⁷

²⁶ -موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. , www.fgar.dz اطلع عليه 06/17/

2022 على الساعة 22.00

²⁷ -تومي بلال، لعويجي شمس الدين، مرجع سابق، ص 44

ونسخة من القانون الأساسي للمؤسسة ونسخة من القواعد المعدلة ونسخة مصادق عليها من عقود الملكية والكرام. بالإضافة إلى دراسة تقنية واقتصادية مرفقة بتقديم المؤسسة للمشروع، الشركاء والمسير، التكلفة الكلية للمشروع والهيكلية المالية المقترحة زيادة إلى دراسة السوق أي ما يخص العرض والطلب والقدرة التنافسية، مع وثائق أخرى على غرار التقييم الضريبي ممضى من طرف محافظ الحسابات للنشاطات الثلاثة الأخيرة للمؤسسة، مخطط تقديري يتضمن دراسة حول مردودية المشروع للسنوات الخمس الأولى، المحاسبية لأنشطة 3 سنوات الأخيرة بالنسبة للمؤسسات التي تباشر عملية استثمار توسيع أو تجديد، مخطط تمويلي للمشروع موزع على طول فتره الإنجاز وشهادات جبائية وشبه جبائية لا يتجاوز تاريخ تحريرها ثلاثة أشهر.²⁸

ثانيا - استلام الملف:

يرسل صندوق ضمان القروض وصل استلام يؤكد من خلاله إذا كان المشروع قابل للحصول على الضمان أو عدم إمكانية ذلك، في حالة القابلية يطلب من المستثمر تقديم دراسة دقيقة عن المشروع.²⁹

ثالثا - دراسة المشروع:

بعد إحضار الوثائق المطلوبة يقوم المكلف بالدراسات على مستوى مديرية الالتزامات بدراسة الملف المقدم دراسة معمقة، حيث يقوم بدراسة طلب الضمان من خلال دراسة عرض المؤسسة ونوعها (مصغرة، صغيرة، متوسطة) وشكلها القانوني EURL, SPA، SNC،SARL.

²⁸-هالم سليمة، خوني رايح، مرجع سابق ص 53

²⁹-موقع ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 17/06/2022، www.fgar.dz، الساعة: 22.00

بالإضافة إلى نشاطها ومقرها وغيرها من المعلومات على غرار دراسة التنظيم ودراسة تقديم الإدارة أي المسيرين وعدد شركاء ودراسة الموارد البشرية. بعد ذلك تقديم وإظهار طبيعة الاستثمار سواء كان إنشاء، توسيع أو تجديد والنتائج المترتبة عن ذلك.

دراسة تقنية واقتصادية للمشروع من خلال دراسة نشاط المؤسسة، عرض المنتجات والخدمات، عرض قدرات الإنتاج بالإضافة إلى التطرق للنتائج التي تترتب عن تحقيق هذا المشروع والأهداف المسطرة من طرف المؤسسة. كما يتم دراسة وتحليل وضعية الزبائن والموردين في المؤسسة ودراسة السوق بدراسة الطلب على السلعة أو الخدمة والعوامل المحددة للطلب.

مع دراسة العوامل المحددة للعرض في السوق مثل سعر السلعة، المستوى الفني والتكنولوجي. بالإضافة إلى دراسة المنافسة وتحليل وضع المؤسسة سوق المحلي ودراسة التكنولوجيا وطبيعة وسائل الإنتاج المستعملة.

الدراسة المالية للمشروع أين يتم دراسة الوضعية المالية للمشروع، دراسة جدوى المشروع وتقييمه وفق معايير تقييم الاستثمارات وبعد دراسة الملف دراسة دقيقة يتم وضع مخطط تحليلي للمشروع بالإضافة إلى تقييم الملف، ثم يتم إرسال إلى المؤسسة وثيقة فتح الملف التي لا تشمل قبول بمنح الضمان لكنها بمثابة قبول مبدئي.³⁰

رابعاً - دراسة لجنة الالتزامات:

تقوم لجنة الالتزامات بدراسة الطلبات والملفات على مستوى الصندوق من أجل الوصول إلى القرار النهائي سواء القبول أو برفض طلب الضمان حيث يقوم

³⁰-هالم، خوني رابع، مرجع سابق، ص 54 - 56

مدير الالتزامات والمتابعة بعرضه على اللجنة المكونة من عدة أطراف بهدف دراسته، يزود كل عضو اللجنة ببطاقة تشخيصية لكل ملف مرفقة بورقة التتقيط.

خامسا - رسالة عرض الضمان:

في حالة قبول اللجنة لطلب الضمان، يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض الضمان التي تتضمن كافة الشروط التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في: نسبة الضمان، قيمة الضمان، مدة الضمان، طريقة تسديد الاستحقاقات. تعد رسالة عرض الضمان قبول تام يمنح الضمان للمؤسسة كما أن قرار اللجنة يتم اتخاذه عن طريق التصويت بالأغلبية من طرف أعضاء اللجنة وعند تساوي الأصوات يرجح صوت المدير العام، كما أن رسالة عرض الضمان صالحة لمدة سنة للقيام بإجراءات الحصول على تمويل البنك.³¹

سادسا - إبرام الاتفاقية مع البنك وتحضير شهادة الضمان:

يقوم المستثمر أو المؤسسة طالبة الضمان بتقديم نسخة من عرض الضمان الممنوحة من طرف الصندوق للبنك ومن هذا المنطلق يقوم البنك بإعداد "اتفاقية القرض" مع المؤسسة. ترسل نسخة من الاتفاقية إلى الصندوق وهذا بعد تحريرها والمصادقة عليها من طرف البنك والمؤسسة، أي أن الوثائق التي تكون بحوزة صندوق ضمان القروض هي:

- وثيقة عرض لضمان القرض تتم بين صندوق ضمان القروض مع المؤسسة.
- اتفاقية القرض التي تتم بين البنك والمؤسسة صغيره والمتوسطة.³²

³² -صلاح أسماء، لونس ريمة، الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص العون الاقتصادي. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 70، د.س.ن.

بعد ذلك يقوم الصندوق بدوره بإعداد " شهادة الضمان " وبذلك تكون جميع الشروط المستوفاة لقيام البنك بمنح القرض. تتضمن شهادة الضمان العناصر التالية:

- نسبة وقيمة الضمان ومدته.
- طريقة التسديد.
- العمولات أي عمولة دراسة الملف وعمولة الالتزام.
- الضمانات المقدمة من المستفيد.³³

³³- حسبية حمودي، محمد بن دغي، مساهمة صندوق ضمان القروض في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 1، العدد الثاني، ديسمبر 2016. جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 46

الفرع الثاني: أنواع الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض.

يقوم صندوق ضمان القروض بتقديم نوعين من الضمانات وتتمثل في :

أولاً- الضمان العادي لصندوق ضمان القروض

حتى تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة للاستفادة من صندوق ضمان القروض يجب أن تتناسب ومعايير السياسة العامة للصندوق.³⁴
وحسب برنامج الضمان العادي FGAR هناك مؤسسات مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق ومؤسسات لا يمكنها الاستفادة وتتمثل في:³⁵

1. المؤسسات المؤهلة :

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة .
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات .
- المؤسسات التي تساهم في زيادة الصادرات.
- المؤسسات التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي يخلقها.
- المؤسسات التي ستوظف يد عاملة مؤهلة.
- المؤسسات التي تنشأ في مناطق بها بطالة كبيرة.
- المؤسسات التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

³⁴ -هالم سليمة، خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، بسكرة، العدد 8، المجلد 1، جامعة محمد خيضر، ص 49.

³⁵ - زبير عياش، سميرة مناصرة، برنامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة في تجارب دول عربية -، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، 06/03/2017، ص

2. المؤسسات غير المؤهلة:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين والوكالات العقارية.
- المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- المؤسسات التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المؤسسات التي تحدث تلويث كبير في البيئة.³⁶

3. طبيعة الضمان وكيفية الاستفادة منه:

أ. طبيعة الضمان:

يتعلق الأمر بضمان التسديد لجزء من الخسائر التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، تتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي حيث تعتبر هذه النسبة جيدة، كما تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض، ودرجة المخاطرة، ويقدر المبلغ الأدنى للضمان بمبلغ يساوي 4 ملايين دينار، أما المبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار، كما أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا تكلفة المشروع. تكون المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات وتمتد الى 10 سنوات بالنسبة للاعتماد الإيجاري.³⁷

³⁶ - حريد رامي، واضح فواز، مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 1 المجلد 4، 2019، ص 125.

³⁷ - بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، دور صندوق ضمان القروض (FGAR) كأليه مشجعه لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، مجلة المالية والاسواق، المجلد 5

يتم تنفيذ آلية الضمان وتغطية المخاطر بمتابعة المشروع والتنسيق مع المؤسسة صاحبة المشروع وذلك بإلزامها بتقديم كشوفات وتقارير حول الأوضاع المالية للمشروع وتقديم الأشغال مع تزويد البنك والصندوق بكافة المستندات ويقوم البنك من خلال هذه المرحلة بممارسة الرقابة.³⁸

ومعدل الفائدة على القرض يتحدد من طرف البنك.³⁹

أ. تكلفة منح الضمان:

يتم دفع علاوة من مبلغ القروض للصندوق كتكلفة لدراسة المشروع تقدر ب 0.5% من مبلغ القرض، وإذا لم يتم منح الضمان يسترجع هذا المبلغ من قبل صاحبه.

يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض قدرها 1,5% من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان. يمكن أن يدخل مبلغ هذه العلاوة في تكلفة المشروع.⁴⁰

وبالتالي يمكن تمويلها من طرف البنك.⁴¹

ثانيا - ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA

في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA، تم وضع تحت تصرف صندوق ضمان القروض مبلغ مالي قدره 15 مليون أورو، أي ما يعادل 1,4 مليار دينار.⁴²

يقوم صندوق ضمان القروض بالعمل على أي مشروع في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يواصل البرنامج لصالح هذه المؤسسات التي تطلقها الهيئات الدولية، فبدوره يقوم بتسيير المبلغ المالي المخصص من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج

³⁸ - جبار فضيلة، عمارة سمية، ضمانات القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة 2017. ص 68.

³⁹ - المرجع نفسه، ص 126

⁴⁰ - هالم سليمة، خوني رايح، مرجع سابق، ص 50.

⁴¹ - المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373، مرجع سابق.

⁴² - زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص 204

الأورو متوسطة المخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي وضع تحت تصرفه من خلال الوزارة الوصية وفي برنامج الاتحاد الأوروبي هو ما يسمى بإعادة الضمان، فقد أعطى برنامج ميديا الاتحاد الأوروبي موافقته على إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهنا يتعلق الموضوع بخصوص القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض والتي تدوم 3 سنوات، فهو يعمل على تعزيز قدرات التزام آليات الضمان العاملة في مجال تغطية أخطار القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.⁴³

- وقد تم تجسيد برنامج الشراكة الأورومتوسطية من خلال إبرام معاهدة التمويل مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 1999 لصالح المشاريع لمختلف القطاعات في الجزائر وهذا بقيمة 63 مليون أورو من إجمالي القيمة المالية بغرض تغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تأهيلها، استنادا للصندوق من نسبة من هذه المخصصات.

- حيث اعتبر المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ميديا2- بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بانه برنامج إضافي و استكمالي لمبادرة سياسة الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية ، و تحسين الجودة و الظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية ، و كذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني ، و البرنامج يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية و تطوير الإنتاجية ، بتخصيص مبلغ مالي يقدر ب 8,2 مليون أورو أي ما يعادل 283 مليار دينار جزائري⁴⁴.

⁴³ - هالم سليمة، خوني رابح، مرجع سابق، ص 51.

⁴⁴ - زهير غراية، عبد القادر بريش، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ميديا 1-2- دراسة قياسية- لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية، الأيام العلمية الدورة الثانية حول المقاولتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر - فرص وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3، 4، 5، 2011، ص 8.

1. القروض غير المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA :

تتمثل أساسا في: إنشاء المؤسسة ونقل المؤسسة.⁴⁵

2. المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA:

وهي كل من: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 3 سنوات من النشاط على الأقل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.⁴⁶

⁴⁵ - بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، مرجع سابق، ص 100.

⁴⁶ - فضيلة بوطورة، صباح عبد الرحيم، القروض البنكية الممنوحة للاستثمار في الجزائر بين شروط الضمانات المطلوبة ودعم صندوق ضمان القروض، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد 02، ص 179.

الفرع الثالث: أنواع أنظمة ضمان القروض

تختلف أنواع أنظمة ضمان القروض التي يقدمها صندوق ضمان القروض باختلاف الدولة التي تقدم القرض منها أنظمة عمومية، وأنظمة جهوية ومختلطة وهي كالتالي:

أولاً- الأنظمة العمومية

تعد مصلحة عمومية مدارة من قبل مصلحة عمومية والتي تعمل على تسديد أو التعويض المتضررين في حالة عجزهم عن تسديد ما عليهم نحو البنوك أو في حالة الخسارة، ونجد هذه الأنظمة في العديد من الدول منها كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كوريا.

وهي صناديق ومؤسسات عامة ممولة من الحكومة، تعمل على المستوى المحلي، إقليمي، وطني، غالباً تكون من القطاع العام أو على شكل هيئة حكومية مستقلة.⁴⁷ الملاحظ أن المقترض في الولايات المتحدة الأمريكية يدفع عمولة مقدرة بـ 2.50 وفي نفس الوقت البنوك تلتزم باحترام أسقف السعر.

ما يعاب على الأنظمة الحكومية لضمانات القروض هو إشراكها لمختلف العاملين والمؤسسات في تسيير صناديق ضمان القروض.⁴⁸

ثانياً- الأنظمة الجهوية

تتواجد في ألمانيا واليابان، حيث تتعهد بالضمانات شركات جهوية والهيئات المالية، حيث تكون كل الأطراف ممثلة في شركة التضامن وتقوم الدولة باقتسام المخاطر مع هذه الشركات الجهوية في شكل إعادة الضمان أي أن الدول تقوم بضمان الضمانات

⁴⁷- تومي بلال، لعويجي شمس الدين، مرجع سابق، ص 21.

⁴⁸- أسامة ناجر، دراسة عن: دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2008، ص 24

التي قدمتها المؤسسات الجهوية للزبائن وتعتبر هذه الأنظمة المستعملة، حيث كانت اليابان سنة 1957 تتكون من 52 جمعية لضمان القروض.⁴⁹

ثالثا - الأنظمة المختلطة

تقوم هذه الأنظمة على مبدأ الشراكة، أي تكون الشراكة بين عدة أطراف وأحد هذه الأطراف الدولية والبنوك ومجموعة مقترضين لضمان القروض مدعمة من طرف الدولة، وذلك في إنشاء صناديق ضمان القروض وغالبا ما نجد هذه الأنظمة في فرنسا وإيطاليا.، خصوصا إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية هي المستفيدة. ما يعاب عليها ارتباطها وتبعيتها للسلطات العمومية، الجهوية في عملية تمويلها حتى في نظام عملها.⁵⁰

المطلب الثاني: أهداف ومهام صندوق ضمان القروض

يعمل صندوق ضمان القروض على تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للمؤسسات، فنجد عدة أهداف لصندوق ضمان القروض (الفرع الأول) بالإضافة للأهداف التي يسعى لها، نلاحظ أنه يقوم بعدة مهام، مهام صندوق ضمان القروض (الفرع الثاني).

⁴⁹ - يوسف العشاب، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آليات تدعيم التمويل، مجلة فضاءات وزارة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد2، 2003، ص 14.

⁵⁰ - تومي بلال، لعويجي شمس الدين، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الأول: أهداف صندوق ضمان القروض

-يعمل صندوق ضمان القروض على تحقيق الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات، بمنح ضمان للمؤسسات التي لا تملك ضمانات عينية التي تشترطها البنوك.⁵¹

-تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-مشاركة البنك في المخاطر الناتجة عن منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الرفع من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي.

-تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تنافس المنتجات المستوردة، بإنتاجها محليا وإمكانية تصديرها إلى الخارج.

-تشجيع الاستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليل من الاستيراد.

-تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية المحلية.⁵²

توفير المعلومات اللازمة والكاملة على المستثمرين للبنك من ناحية القدرة والرغبة في السداد.

-تحقيق نوع من التوازن الجهوي بمنح الأولوية في الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق النائية خاصة الجنوب .

-العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات.

⁵¹ -جمعة وسيلة، سليمان علي حمامة، تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون رقم 16-09، منكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 04/07/2018، ص56

⁵² -حريد رامي، سلامة صارة، واضح فواز، مرجع سابق، ص121

-تقديم خدمات للمستثمر تتمثل في توجيهه، نصحه وإطلاعه على معلومات اقتصادية للمشروع .

-العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁵³

-يعمل صندوق ضمان القروض على تخفيف شروط البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المطلوبة لتوفير الضمانات من قبل المشروعات والتي غالباً ما تكون عاجزة عن توفيرها.

-القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر والمتعلقة بالقروض التي تقوم المؤسسة بضمان تغطيتها.

-توفير أسس واضحة للإقراض دون حاجة لمستندات طويلة ومتداولة.

-المساهمة في إعداد الدراسات والدوريات التدريبية.

-تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات لمعرفة مدى الجدوى من إنشائها وإقراضها وبهدف تقييم الاهتمام.⁵⁴

الفرع الثاني: مهام صندوق ضمان القروض

يتولى صندوق ضمان القروض القيام بعدة مهام منها ما يلي :

-التوسع في نشاط المؤسسات وتجديد التجهيزات وأخذ المساهمات.

⁵³-صبرينة قبي، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الاجتماعية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض - وكالة ورقة - من 2004 إلى غاية 2015 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، شعبة التسيير تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقة، 2014/2015، ص5،4

⁵⁴-لينا موسي السويطي، مشروع إنشاء مؤسسة ضمان الائتمان(القروض)، التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي، كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت، فلسطين، 23-24 أبريل 2019، ص7.

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.⁵⁵
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل .
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به .
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.⁵⁶
- التدخل في منح ضمانات القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاجزة عن تقديم ضمانات للبنوك المقرضة لمدة أقصاها 7 سنوات بالنسبة للمؤسسات المنخرطة في الصندوق والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض .
- التسيير وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق من قبل الجهات المعنية.

⁵⁵عمر فرحاتي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 6-7 ديسمبر 2017، ص12

⁵⁶- تومي بلال، لعويجي شمس الدين، مرجع سابق، ص 45

-محاولة الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمان.

-المساعدة في تخفيض نسبة الواردات والرفع من نسبة الصادرات واستعمال المواد الطبيعية المتوفرة بالجزائر، بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع، من خلال تسهيل الضمانات لقروضهم بما يتماشى واحتياجاتهم في مجال التمويل والمساهمة في حل مشكلة البطالة بما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل.

-توظيف خريجي معاهد التكوين المهني، المدارس التقنية والجامعات في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتشجيعهم على الابتكار عن طريق التكنولوجيا من خلال توفير الضمانات الملائمة لتوسيع وتطوير المؤسسات المفترضة.
-ترقية الاتفاقيات الخاصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات المالية والإشراف على كل مشروع شراكة بين الهيئات التي تنشط في إطار ترقية وتطوير هذه المؤسسات.⁵⁷

⁵⁷- صباح عبد الرحيم، فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 180,181.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الطبيعة القانونية لصندوق ضمان القروض والتطرق للتنظيم الهيكلي والقانوني له، والهدف الأساسي هو التعرف على آلية عمله في منح الضمانات لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر لنا تشجيعه للبنوك على منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقسيم المخاطر المتعلقة بالمشروع بين البنك والصندوق.

الفصل الثاني

نجاة صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة.

إن صندوق ضمان القروض أنشأ ليلعب دور كآلية جديدة من شأنها تكسير العراقيل التي تكبح الرغبة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التمويل، خاصة أمام عجز أصحاب المشاريع على توفير الضمانات اللازمة للبنوك المقرضة وقام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنجازات عديدة منذ بداية نشاطه إلى غاية يومنا هذا. وهو ما تطرقنا له في: المبحث الأول: حصيلة نشاطات صندوق ضمان القروض في 2004 إلى 2019. المبحث الثاني: حصيلة الملفات المعالجة والضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: حصيلة نشاطات صندوق ضمان القروض من 2004 إلى 2019

بما أن التمويل يعد مشكل أساسي الذي يقف عائق أمام إنشاء أو توسعة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإزالة هذا العائق وتسهيل عملية الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية أنشأ صندوق ضمان القروض كهيئة مالية مستحدثة للدخول كطرف ثالث والوصل بين المشاريع المقترضة والبنوك المقترضة في إطار البرنامج العام للصندوق، وقد قام هذا الصندوق بتقديم عدة مساعدات وتمويلات لعدة مؤسسات منذ نشأته سواء حسب المناطق الجهوية (المطلب الأول)، أو حسب قطاع النشاط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية من 2004 إلى 2019:

تتوزع المؤسسات المستفيدة من الضمانات التي يقدمها الصندوق على مناطق مختلفة من التراب الوطني لانتشار فروع جهوية في بعض ولايات الوطن.

(الوحدة: دينار جزائري)

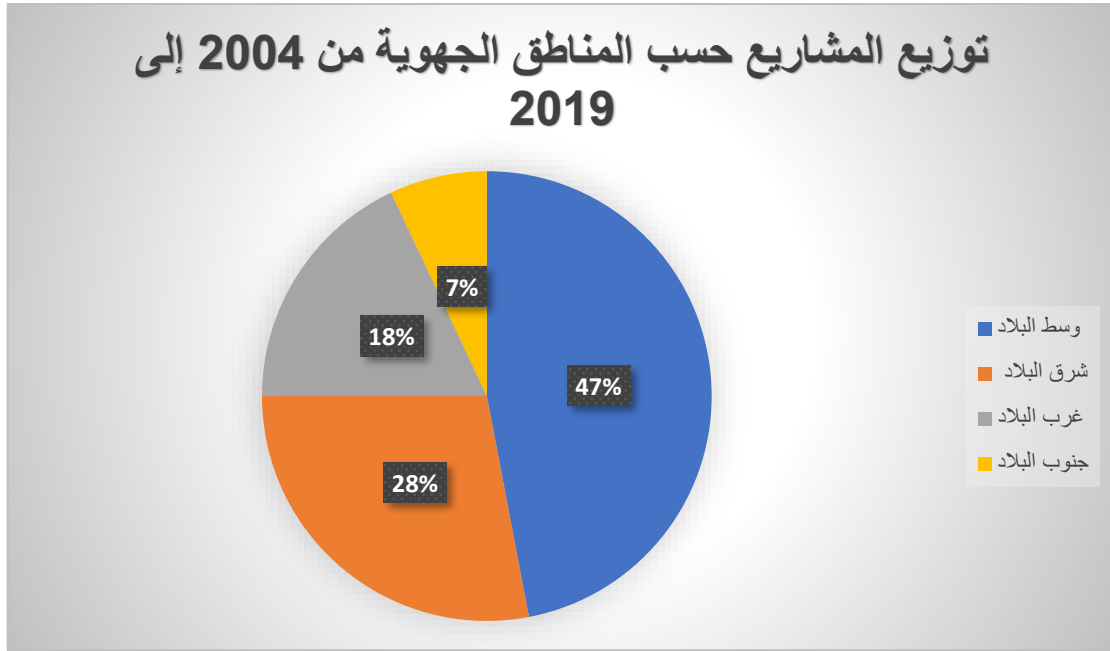
(الجدول رقم: 1)

المناطق	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	مناصب العمل	%
شرق البلاد	795	28%	26356 452 265	29%	23707	28%
وسط البلاد	1346	47%	39 414 177 124	43%	39229	46%
غرب البلاد	509	18%	18 420 228 851	20%	16753	20%
جنوب البلاد	195	7%	5 982 486 824	7%	4574	5%
المجموع	2845	100%	90 173 345 044	100%	84263	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض.

من خلال المعلومات المقدمة والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ تركز المشاريع بنسبة أكبر في وسط البلاد بنسبة 47%، وضمن يصل إلى 39 414 177 124 ج وتوفير مناصب شغل 39229 بنسبة 46%، وهذا يعود للعاصمة وتمركز الشغل فيها، يليها شرق البلاد بنسبة عدد مشاريعها 28% ومناصب العمل 28%، وبعدها الغرب بنسبة عدد مشاريعها 18% ومناصب العمل 20% وهو الذي يشكل متوسط توزيع المشاريع.

تقل النسبة كما اتجهنا جنوبا بنسبة عدد المشاريع 7% ومناصب العمل 5% وهذا سببه قلة عدد السكان مقارنة بالجهات الأخرى، وكذا الفروع الجهوية حديثة النشأة. (الشكل البياني رقم: 1)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض.

من خلال اطلعنا على معطيات الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا التباين الموجود في عدد المشاريع وهذا راجع لعدة عوامل منها نسبة السكان، توافر المواد الأولية واللازمة لبعض المستثمرين، بالإضافة إلى تحفظ بعض المناطق أكثر من غيرها فيما

الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخص منح القروض البنكية. وكذا سهولة الحصول على المعلومات أو صعوبتها نظرا لتباعد ولايات بعض المناطق وقرب غيرها إلى العاصمة .

من خلال الشكل البياني أعلاه الذي يوضح توزيع ملفات الضمان جهويا منذ بداية نشاط الصندوق لغاية سنة 2019. فنلاحظ أن الفرع الجهوي للوسط والذي يمثل المناطق التابعة للمديرية العامة والتي سجلت أكبر عدد الذي هو 1346، يليه الفرع الجهوي للشرق والذي بلغت عدد ملفاته 795 ملف، والفرع الجهوي للغرب بلغت عدد ملفاته 509. بالإضافة إلى 195 ملف بالنسبة لجنوب البلاد، منه نلاحظ التفاوت لعدد الملفات للفروع الجهوية الأخرى، وهذا راجع للأسباب التي ذكرناها سابقا.

1. من خلال الأعمال التي يقوم بها الفرع الجهوي لولايات الغرب، فقد سجل

الإحصائيات التالية منذ نشأته في 2004 إلى غاية 2019

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم: 2)

الولاية	عدد الملفات	قيمة الضمانات الممنوحة	مناصب العمل المستحدثة
عين الدفلى	23	645 423 719	633
شلف	38	1 474 186 603	945
تيارت	18	1 137 701 915	342
غليزان	26	787 606 305	737
نعامة	9	354 932 298	326
سيدس بلعباس	27	723 424 249	1 044
عين تيموشنت	24	1 227 259 572	868
تيسمسيلت	4	125 700 501	132
سعيدة	12	353 533 433	235
وهران	208	7 403 470 943	7 256
معسكر	22	799 611 120	1 318
مستغانم	53	1 877 259 447	1 510
تلمسان	40	1 305 940 094	1 269
البيضاء	5	204 178 639	138

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض.

من خلال المعلومات المقدمة من صندوق ضمان القروض نلاحظ تفاوت واضح في مناصب العمل المستحدثة من ولاية إلى أخرى، فقد بلغت مناصب العمل في ولاية وهران 7256 منصب عمل بقيمة ضمان 7 403 470 943 دج بعدد ملفات 208 ملف عمل.

وتليها ولاية مستغانم بقيمة مناصب عمل 1510 بقيمة ضمان 1 877 259 447 دج بعدد ملفات 53 ملف عمل. وتليها كل من ولاية تلمسان 40 ملف عمل وشلف 38 ملف عمل .

واقل عدد ملفات العمل تم تسجيلها في كل من نعامة 9 ملفات عمل والبيض 5 ملفات عمل.

2. سجل الفرع الجهوي لولايات الشرق الإحصائيات التالية منذ 2004 إلى غاية 2019:

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم: 3)

الولاية	عدد الملفات	قيمة الضمانات الممنوحة	مناصب العمل المستحدثة
عنابة	51	1 748 627 742	2 189
الطارف	21	1 302 287 156	595
تبسة	29	1 012 330 123	903
سوق أهراس	18	336 593 344	568
قسنطينة	83	2 929 682 906	2 847
أم البواقي	13	443 576 669	470
سكيكدة	23	802 330 505	456
قائمة	16	432 559 825	281
ميلة	26	1 006 809 844	1 001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض.

من خلال الجدول ومعطيات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض، وبالمقارنة بالفرع الجهوي لولايات الغرب نلاحظ التفاوت الكبير بينهما من حيث مناصب العمل والتي أكبرها 2847 منصب عمل بولاية قسنطينة بقيمة ضمان 2 929 682 906 دج وعدد ملفات وصل ل 83 ملف عمل، وأصغرها 281 منصب عمل بولاية قائمة بقيمة ضمان 432 559 825 دج و 16 ملف عمل.

والإحصائيات بالنسبة لجهة الشرق قبل فتح الفرع الجهوي كانت مقدرة ب 183 ملف، ونفس الملاحظة يمكن إقرارها فإن فتح الفروع زاد في عدد الملفات وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات وهذا ما لحضناه في الجدول.

3. إحصائيات الفرع الجهوي لولايات الجنوب منذ 2004 الى غاية 2019:

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم: 4)

الولاية	عدد الملفات	قيمة الضمانات	مناصب العمل
أدرار	24	58 864 6386	551
الوادي	15	453 296 504	329
غرداية	29	522 527 620	602
الأغواط	13	392 142 682	427
ورقلة	83	2 683 312 898	1897
تمنراست	13	473 511 450	222
إيليزي	9	340 550 616	248
باتنة	51	1 858 720 129	1830
بسكرة	32	1 546 873 195	947
مسيلة	40	2 070 861 325	1344
خنشلة	10	477 672 694	363
جلفة	16	404 496 405	417

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض.

عملت الدولة على تكثيف جهودها وصب استراتيجيات استثمارية في دول الجنوب، بغية خلق ثروات جديدة التي تكون مصدر تطوير وانتعاش الحياة الاقتصادية، وبهدف تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل على المواطنين الحصول على الضمانات لمختلف استثماراتهم .

كما يعمل ككل الفروع على إبقاء الاتصال الدائم مع بنوك الولايات التابعة للفروع . من خلال المجهودات التي بذلها هذا الصندوق نلاحظ الارتفاع الكبير والمستمر لعدد ملفات ولايات الجنوب، ومنه توفير مناصب عمل جديدة وكذا ازدياد قيمة الضمانات كلما زادت عدد الملفات.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى غاية 2019

تختلف عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض وتتنوع من قطاع لآخر لذلك سنجمل عدد الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط وعدد مناصب الشغل في الفترة المذكورة أعلاه في الجدول التالي:

(الوحدة: دينار جزائري)

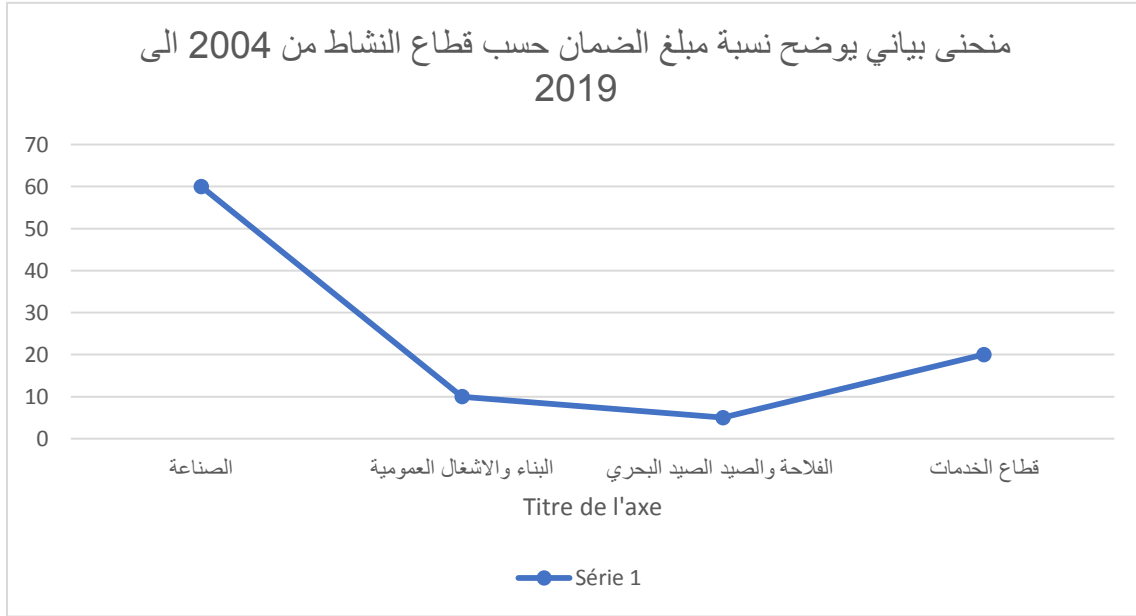
(الجدول رقم: 5)

القطاع	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	1 527	54%	57 901 489 580	64%	63 623	64%
البناء والأشغال العمومية	610	21%	12 747 518 429	14%	17 041	20%
الفلاحة والصيد البحري	65	2%	3 664 686 177	4%	1 808	2%
الخدمات	643	23%	15 859 650 859	18%	11 761	14%
المجموع	2845	100%	90 173 345 044	100%	84 263	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المديرية العامة لصندوق ضمان القروض.

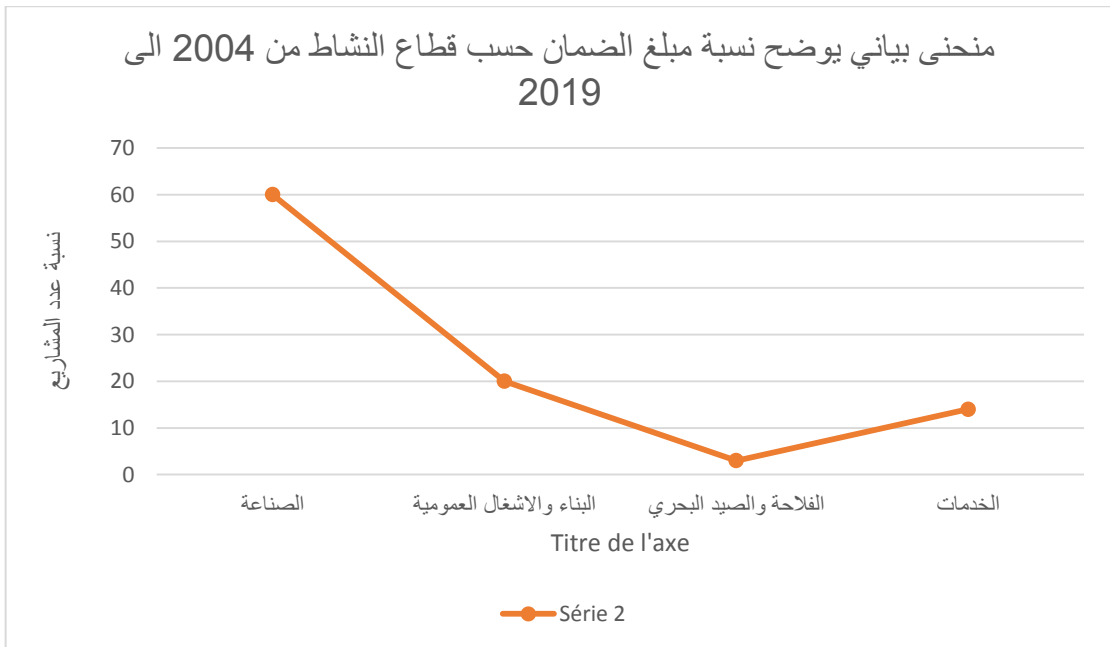
الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(الشكل البياني رقم:2)



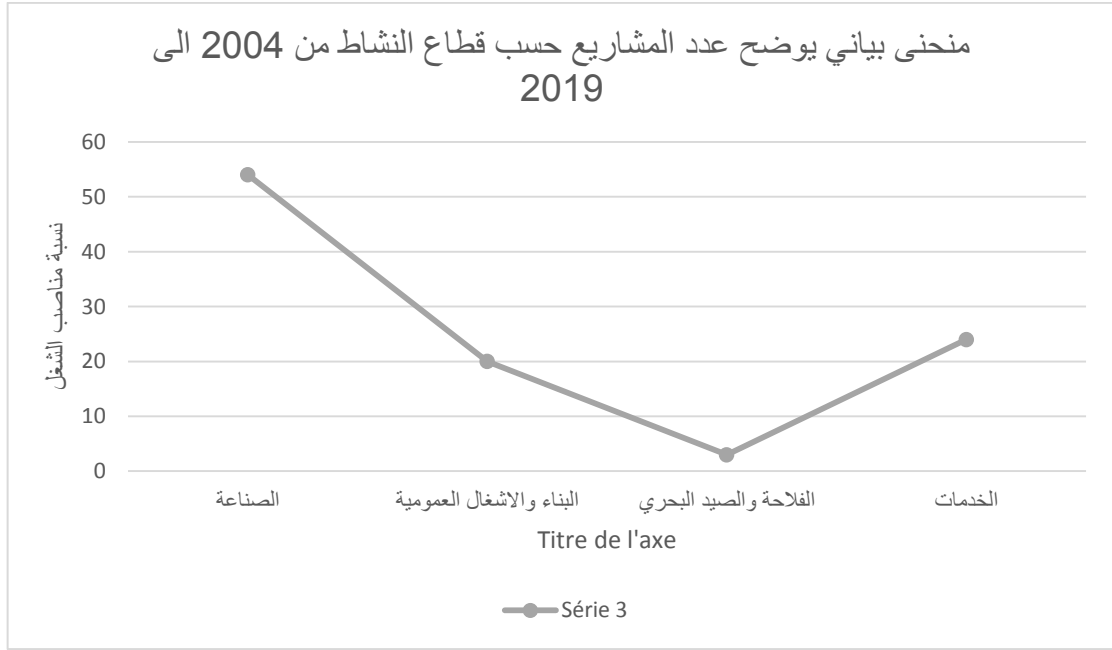
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

(الشكل البياني رقم:3)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

(الشكل البياني رقم:4)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

بالاعتماد على معطيات الجدول ، و المنحنيات البيانية ، يتضح لنا أن قطاع الصناعة يتصدر النشاطات الأخرى ، وأكبر نسبة للاستثمار موجهة للقطاع الصناعي و تحصلت على 54% من نسبة عدد المشاريع و 64% من نسبة مبالغ الضمان و تحقيق 64% من نسبة مناصب العمل ، و يليها كل من قطاع الخدمات 18% من نسبة الضمان و بعده قطاع البناء و الأشغال العمومية 14% من نسبة الضمان و في الأخير قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة ضمان 4%، وهذا راجع إلى أن القروض الاستثمارية والفلاحية لديها صندوق ضمان خاص بها فصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بتغطية المشاريع الفلاحية التي تعتمد على أساليب صناعية في قطاع الفلاحة. والإيجابي في قطاع النشاط وما تمكنت من تحقيقه هو خلق مناصب شغل جديدة ومنه التقليل من البطالة .

المبحث الثاني: حصيلة الملفات المعالجة والضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء صندوق ضمان القروض لتقديم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر بمثابة آلية للتقليل من الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستثمرين والتي تعتبر حاجزا أمام الرغبة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التمويل والمرافقة وهذا راجع لعدم إمكانية أصحاب المشاريع على توفير القدر الكافي من الضمانات والتي تعتبرها البنوك لازمة من أجل الحصول على القروض التي تمكنهم من إكمال الهياكل المالية لهذه المشاريع وهذا لارتفاع المخاطر وهذا ما يوجهها لزيادة الائتمان الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك سنتطرق في هذا المبحث لقيم الضمانات التي يقدمها صندوق ضمان القروض مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سنتطرق الى توزيع ملفات الضمان حسب طبيعتها (المطلب الأول) و حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توزيع ملفات الضمان حسب طبيعتها

بهدف إعطاء نظرة شاملة عن إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق لدراسة واستعراض حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض حسب طبيعة المشاريع، تتطور عدد الضمانات التي تمنح لفائدة المؤسسات الصغيرة وتختلف من سنة إلى سنة أخرى باختلاف العوامل لذلك سوف نركز في هذا المطلب على التطرق إلى الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشاريع قيد الإنشاء والتوسيع في السنوات الأخيرة.

- الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسيع من أبريل 2004 إلى غاية 2021/06/30

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم: 6)

المجموع	التوسيع	الإنشاء	
3207	1742	1465	عدد الضمانات الممنوحة
388 653 148 712	184 436 002 885	204 217 145 828	التكلفة الإجمالية للمشاريع
247 752 449 065	126 712 811 829	121 039 637 236	مبلغ القروض المطلوبة
64%	69%	59%	متوسط معدل التمويل المطلوب
110 002 879 920	65 211 201 758	44 791 678 161	مبلغ الضمانات الممنوحة
44%	51%	37%	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
34 300 867	37 434 674	30 574 524	المبلغ المتوسط للضمان
93 257	60 859	32 398	عدد الوظائف المستحدثة
4 167 549	3 030 546	6 303 387	الاستثمار عن طريق العمل
2 656 663	2 082 072	3 736 022	القرض حسب الوظيفة
1 179 567	1 071 513	1 382 545	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°39

يمكن لنا أن نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد الضمانات التي تم تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الإنشاء تقدر بـ 1465 ضمان بمبلغ قدر بـ 44 791 678 161 دج كما بلغت التكلفة الإجمالية 204 217 145 828 دج أما مناصب العمل يتعين إنشاؤها فهي تصل إلى 32398 منصب شغل كما يقدر

متوسط للضمان ب 30 574 524 دج أما فيما يخص عدد الضمانات الممنوحة في مشاريع توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها 1742 بمبلغ ضمان قدره 65 211 201 758 دج , أما مناصب العمل التي يتعين أنشاءها فهي تصل الى 60859 منصب شغل , كما يقدر المبلغ المتوسط للضمان مشاريع التوسيع ب 37 434 674 دج . أما فيما يتعلق بمجموع عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة منذ أبريل 2004 الى غاية 2021/06/30 فقد وصلت الى 3207 ضمانا بمبلغ قدره 110 002 879 920 دج حيث أن هذه الضمانات قد سمحت بإنشاء وتوسعة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كم ساهمت في خلق 93257 منصب شغل، كما بلغت النسبة المتوسطة للضمانات الممنوحة %44.

الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسيع من 2021/01/01 إلى غاية 2021/06/30

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم:7)

المجموع	التوسيع	الإنشاء	
142	62	80	عدد الضمانات الممنوحة
29 105 646 047	14 538 591 696	14 567 054 351	التكلفة الإجمالية للمشاريع
19 245 274 499	9 829 415 472	9 415 859 027	مبلغ القروض المطلوبة
%66	%68	%65	متوسط معدل التمويل المطلوب
8 394 485 656	4 793 945 543	3 600 536 113	مبلغ الضمانات الممنوحة
%44	%49	%38	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
59 116 096	77 321 767	45 006 701	المبلغ المتوسط للضمان
3911	1832	2079	عدد الوظائف المستحدثة
7 411 996	7 935 912	7 006 760	الاستثمار عن طريق العمل
4 920 807	5 365 401	4 529 033	القرض حسب الوظيفة
2 146 376	2 616 785	1 731 860	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°39

يتبين لنا من خلال المعطيات السابقة أن عدد الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض على أساس النشأة بلغ 80 ضمان لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرت قيمتها ب 3 600 536 113 دج أما التكلفة الإجمالية للمشاريع قدرت ب 14 567 054 351 دج مع توفير 2079 منصب شغل، كما يقدر متوسط مبلغ الضمان ب 45 006 701 دج. أما فيما يخص عدد الضمانات الممنوحة التوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها 62 ضمان بقيمه تقدر ب

الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1832 4 793 945 543 دج وعدد مناصب الشغل التي تم توفيرها في هذه الحالة 1832 منصب شغل أما متوسط مبلغ الضمان 77 321 767 دج. أما فيما يخص مجموع عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض من 2021/01/01 الى غاية 2021/06/30 فقد بلغت 142 ضمان بمبلغ قدره 8 394 485 656 دج.

- الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسيع من 2020/01/01 إلى غاية 2020/12/31

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم: 8)

المجموع	التوسيع	الإنشاء	
220	99	121	عدد الضمانات الممنوحة
48 037 459 041	17 314 602 201	30 722 856 840	التكلفة الإجمالية للمشاريع
30 832 837 680	11 492 717 441	19 340 120 248	مبلغ القروض المطلوبة
64%	66%	63%	متوسط معدل التمويل المطلوب
11 401 026	5 017 098 260	6 383 928 282	مبلغ الضمانات الممنوحة
37%	44%	33%	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
51 822 848	50 677 760	52 759 738	المبلغ المتوسط للضمان
2 996	2 878	118	عدد الوظائف المستحدثة
16 033 865	6 016 193	260 363 194	الاستثمار عن طريق العمل
10 291 334	3 993 300	163 899 324	القرض حسب الوظيفة
3 805 416	1 743 259	54 101 087	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°38

قدم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2020 ما يقدر ب 121 ضمان الإنشاء بقيمة 6 383 928 282 دج وقدرت التكلفة الإجمالية ب

الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

30 722 856 840 دج مع توفير 118 منصب شغل. كما قدم كذلك ضمانات في مجال توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبلغ عدد الضمانات 99 ضمان بقيمة تقدر ب 5 017 098 260 دج ومناصب العمل هذه الحالة وصل عددها الى 2878 منصب شغل.

- الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسيع من 2019/01/01 إلى غاية 2019/12/31

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم:9)

المجموع	التوسيع	الإنشاء	
376	189	187	عدد الضمانات الممنوحة
59 875 297 404	28 268 261 747	31 607 035 657	التكلفة الإجمالية للمشاريع
36 899 277 437	18 369 699 518	18 529 577 919	مبلغ القروض المطلوبة
62%	65%	59%	متوسط معدل التمويل المطلوب
14 572 802 166	8 344 830 907	6 227 971 259	مبلغ الضمانات الممنوحة
39%	45%	34%	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
38 757 453	44 152 544	33 304 659	المبلغ المتوسط للضمان
11 122	7 323	3 799	عدد الوظائف المستحدثة
5 383 501	3 860 202	8 319 830	الاستثمار عن طريق العمل
3 317 684	2 508 494	4 877 488	القرض حسب الوظيفة
1 310 268	1 139 537	1 639 371	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°37

من الجدول نلاحظ أن عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من نشاطات الإنشاء والتوسيع الى 376 ضمنا كما فاق الإجمالي 14 مليار دج مع تكلفة إجمالية فاقت 59 مليار دج.

والملاحظ أن عدد الضمانات المقدمة لتوسيع نشاط المؤسسات وعدد الضمانات المقدمة لإنشاء المؤسسات متقارب عدد الضمانات المقدمة للتوسيع الى 189 ضمانة بينما وصل عدد ضمانات الإنشاء الى 187 ضمان .كما أن الضمانات المقدمة قد ساهمت في خلق 11122 منصب شغل حيث ساهمت الضمانات المقدمة للإنشاء ب 3799 منصب شغل في حين ساهمت الضمانات المقدمة للتوسيع ب 7323 منصب شغل.

المطلب الثاني: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان

القروض

يعد العمل على تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة صندوق ضمان القروض وذلك من خلال التكفل بضمان القروض التي يتم منحها للمستثمرين والتي لا تتحمل البنوك مخاطرها ويختلف عدد الضمانات التي يتم منحها من سنة لأخرى للعديد من العوامل ويمكن لنا توضيح عدد الضمانات التي قدمها صندوق ضمان القروض ووضعية الملفات المعالجة من طرف الصندوق في السنوات الأخيرة.

- وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (توزيع الضمانات إلى عروض وشهادات الضمان من أفريل 2004 إلى غاية 2021/06/30)

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم:10)

شهادات الضمان	عروض الضمان	
1612	3 207	عدد الضمانات الممنوحة
115 695 037 083	388 653 148 712	التكلفة الإجمالية للمشاريع
77 517 776 859	247 752 449 065	مبلغ القروض المطلوبة
67%	64%	متوسط معدل التمويل المطلوب
41 863 989 472	110 002 879 920	مبلغ الضمانات الممنوحة
54%	44%	متوسط معدل الضمان الممنوح
25 970 217	34 300 867	متوسط مبلغ الضمان
41 934	93 257	عدد الوظائف المستحدثة
2 758 979	4 167 549	الاستثمار حسب الوظيفة
1 848 566	2 656 663	القرون حسب الوظائف
996 330	1 179 567	ضمان حسب الوظائف

Bulletin d'information statistique de la PME. N°39

عرض الضمان (وعد بالضمان): وهي الموافقة المبدئية لمنح الضمان المالي

شهادة الضمان: وهي الالتزام النهائي بالضمان المالي للتمويل البنكي.

من خلال اطلاعنا على معطيات الجدول يمكن لنا ملاحظة أن عدد عروض الضمان وضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض في الفترة الممتدة من أفريل 2004 إلى غاية 2021 تصل إلى 3207 ضمان بمبلغ قدره 110 002 879 920

دج بينما بلغ عدد شهادات الضمان 1612 بمبلغ قدره 41 863 989 472 دج من نلاحظ أيضا أن التكلفة الإجمالية للمشاريع بلغت 388 653 148 712 دج بالنسبة لعروض الضمان بينما وصل مبلغ القروض المطلوبة إلى 247 752 449 065 دج أي ما يعادل 64% حيث قام الصندوق بإعطاء الضمانات للقروض المطلوبة بقيمة 110 002 879 920 دج من قيمه الضمانات المطلوبة أي أن معدل ضمانات الممنوحة يقدر ب 44% بفارق 20% بين معدل تمويل المطلوب ومعدل الضمان الممنوح كما ساهمت في خلق 93257 منصب شغل وهنا نلاحظ دور صندوق ضمان القروض في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل.

أما فيما يخص شهادات الضمان فوصلت التكلفة الإجمالية للمشاريع الى 115 695 037 083 دج بينما وصل مبلغ القروض المطلوبة الى 77 517 776 859 دج أي ما يعادل 67% بينما قدرة تكلفة الضمانات الممنوحة ب 41 863 989 472 دج أي أن معدل الضمانات الممنوحة يقدر ب 54% كما ساهمت في خلق 41934 منصب شغل.

الفصل الثاني: نجاعة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (توزيع الضمانات إلى عروض وشهادات الضمان من 2020/01/01 إلى غاية 2021/06/30)

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم:11)

شهادات الضمان	عروض الضمان	
41	142	عدد الضمانات الممنوحة
5 303 426 611	29 105 646 047	التكلفة الإجمالية للمشاريع
4 347 141 914	19 245 274 499	مبلغ القروض المطلوبة
82 %	66 %	متوسط معدل التمويل المطلوب
2 435 853 955	8 394 485 656	مبلغ الضمانات الممنوحة
56 %	44 %	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
47 761 842	59 116 096	المبلغ المتوسط للضمان
1125	3911	عدد الوظائف المستحدثة
4 714 157	7 441 996	الاستثمار عن طريق العمل
3 864 126	4 920 807	القرض حسب الوظيفة
2 146 378	2 165 204	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°39

عرض الضمان (وعد بالضمان): وهي الموافقة المبدئية لمنح الضمان المالي

شهادة الضمان: وهي الالتزام النهائي بالضمان المالي للتمويل البنكي.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات التي تم تقديم عروضها للحصول على ضمانات وصل إلى 142 ضمان في الفترة الممتدة من بدايه سنة 2020 الى السداسي

الأول لسنة 2021 بمبلغ قدره 8 394 485 656 دج بمعدل 44% كما بلغت قيمة القروض المطلوبة 19 245 2744 499 دج بمعدل يقدر ب 66% أما بالنسبة لشهادات الضمان عدد الضمانات الممنوحة وصل الى 41 ضمان بتكلفة قدرت ب 2 435 853 955 دج أي أن معدل الضمانات الممنوحة قدر ب 56% من قيمة المشروع بينما قدرت قيمه القروض المطلوبة 4 347 141 914 دج بمعدل 82% من قيمه المشروع بفارق قدره 26% بين معدل التمويل الممنوح ومعدل تمويل المطلوب بينما قدرت التكلفة الإجمالية للمشاريع ب 5 303 426 611 دج.

ساهمت كل من عروض الضمان وشهادات الضمان في توفير مناصب شغل حيث بلغت عدد الوظائف المستحدثة في عروض الضمان 3911 منصب شغل أما شهادات الضمان فقد ساهمت هي الأخرى بتوفير 1,125 منصب شغل أي بمجموع قدره 5036 منصب شغل في الفترة الممتدة من 01 جانفي 2020 إلى غاية 31 جوان 2021.

- وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (توزيع الضمانات الى عروض وشهادات الضمان في سنة 2019 من 01/01 الى غاية 31/12)

(الوحدة: دينار جزائري)

(الجدول رقم:12)

شهادات الضمان	عروض الضمان	
189	376	عدد الضمانات الممنوحة
13 033 066 376	59 875 297 404	التكلفة الإجمالية للمشاريع
9 231 369 206	36 899 277 437	مبلغ القروض المطلوبة
71%	62%	متوسط معدل التمويل المطلوب
5 100 278 744	14 572 802 166	مبلغ الضمانات الممنوحة
55%	39%	متوسط معدل الضمانات الممنوحة
26 985 602	38 757 453	المبلغ المتوسط للضمان
5 392	11 122	عدد الوظائف المستحدثة
2 417 112	5 383 501	الاستثمار حسب الوظيفة
1 712 049	3 317 684	القرض حسب الوظيفة
945 897	1 310 268	الضمان عن طريق الوظيفة

Bulletin d'information statistique de la PME. N°37

عرض الضمان (وعد بالضمان): وهي الموافقة المبدئية لمنح الضمان المالي

شهادة الضمان: وهي الالتزام النهائي بالضمان المالي للتمويل البنكي.

وصل عدد المؤسسات التي تم تقديم عروضها الحصول على ضمانات الصندوق من أجل الحصول على قروض بنكية في سنة 2019 الى 376 عرض ضمان بتكلفة

إجمالية قيمتها 59 875 297 دج وبلغت قيمة القروض المطلوبة 36 899 277 دج بمعدل متوسط يصل الى 62% . كما تم منح 1408 بالنسبة لشهادات الضمان بتكلفة إجمالية تقدر ب 13 033 066 376 دج وقدرت قيمه القروض المطلوبة من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 9 231 369 206 دج نسبة متوسط معدل التمويل المطلوب تصل الى 71% من قيمه التكلفة الإجمالية وقدرت قيمة الضمانات الممنوحة ب 5 100 278 744 دج كم ساهمت في توفير مناصب شغل حيث بلغت عدد الوظائف المستحدثة في عروض الضمان 11122 منصب شغل أما شهادات الضمان فقد ساهمت هي الأخرى بتوفير 5,392 ناصب شغل أي أنه تم توفير 16514 منصب شغل في سنة 2019.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له خلال هذا الفصل حاولنا إعطاء نظرة شاملة حول صندوق ضمان القروض وذلك من جهة حصيلة نشاطاته منذ نشأته في 2004 إلى غاية 2021 وفي كل مرة نجد أن المشاريع تتركز بكثرة في وسط البلاد ما زاد في قيمة الضمانات الممنوحة ووفرة مناصب الشغل وهذا سببه تركز الشغل في العاصمة وقلتها في كل من شرق البلاد وغربها وجنوبها مقارنة بالوسط. والملاحظ أن القطاعات الأكثر طلبا وتتزايد عليها عدد المشاريع هو قطاع الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وفيما يخص توزيع المشاريع حسب طبيعتها منذ نشأته في 2004 إلى غاية جوان 2021 ارتفاع ملحوظ في عدد الضمانات المقدمة من الصندوق وهو الأمر الذي يشجع هذه الصناديق على المواصلة في تقديم هذه الضمانات.

في ختام دراستنا لهذا الموضوع ما يمكن لنا حوصلته وما يتضح لنا أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من بين المواضيع المهمة بالنظر للدور الذي يلعبه وأهميته النشاط الاستثماري بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بدورها أداة فعالة لتنشيط الاقتصاد الوطني، بعد دراستنا الموضوع والتطرق لأهم العناصر المتعلقة بصندوق ضمان القروض توصلنا للعديد من النتائج التي تعد إجابة على الإشكالية التي تم طرحها من خلال ما سبق يمكننا عرض النتائج التالية :

- صندوق ضمان القروض أول هيئة في الجزائر تهدف إلى تسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من البنوك والمؤسسات المالية حيث أن صندوق ضمان القروض تم إنشاؤه ليكون همزة وصل بين المشاريع المقترضة والبنوك المقرضة.
- من خلال اطلاعنا على الجداول والإحصائيات المقدمة يلاحظ أهمية والدور الفعال الذي يلعبه صندوق ضمان القروض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على الجانب الاستثماري حيث أنه يعتبر من الحلول التي تعالج مشاكل التمويل.
- تتبين أهمية ودور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمويل وتوفير الغطاء المالي الذي يسمح استمراره هذه المشاريع ويظهر ذلك من خلال الاطلاع على الإحصائيات المقدمة حيث أن الصندوق قد ساعد على إنشاء وتوسيع العديد من المشاريع منذ بداية نشاطه إلى غاية السداسي الأول من سنة 2021 حيث قدم ومنح للمشاريع ما مجموعه 3207 ضمان كما ساهم في خلق 93257 منصب شغل.

- قدم صندوق ضمان القروض منذ بداية نشاطه ضمانات للعديد من المشاريع في قطاعات متنوعة لكن بعد اطلاق على الإحصائيات التي قدمتها المديرية العامة صندوق ضمان القروض الى غاية 2019 يتجلى لنا أن قطاع الصناعة له أكبر حصة من الضمانات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.
- قيمه الضمانات التي يمنحها صندوق ضمان القروض بمنطقة الوسط تفوق المناطق الأخرى.

ويمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات نذكرها فيما يلي:

- يبقى حجم المشاريع التي تقوم لها الضمانات من طرف صندوق ضمان القروض في كل من مشاريع التوسع والأنشاء، غير أن حجم المشاريع ككل يعتبر ضئيل بالنظر إلى رغبة الدولة في تطوير القطاع لتحقيق التنوع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره.
- رغم إنجازات صندوق ضمان القروض إلا أنه يواجه العديد من النفاص التي تقلل من فعاليته من بينها مركزية التعامل مع الملفات لذلك من الضروري توسيع دائرة نشاط صندوق ضمان القروض بفروع متعددة تتماشى مع عدد الولايات و بعد المسافات و مع عدد فروع البنوك العاملة في الجهاز المصرفي لتقريب أصحاب المشاريع و المستثمرين إلى الصندوق للحصول على أكبر استفادة و تحقيق الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الصناعي أولوية التمويل و تقديم الضمانات على حساب القطاعات الأخرى لذلك يجب زيادة عدد الضمانات لتحقيق التوازن القطاعي.
- توفير إصلاحات في الجانب المالي حتى يكون هناك مناخ استثماري يشجع على النشاط وتحقيق الأرباح والاستمرارية، حيث أن حل المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقع على عاتق صندوق ضمان القروض

والهيئات الداعمة لأن النهوض بهذا القطاع يتطلب وجود التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

قائمة المراجع والمصادر

باللغة العربية:

أولاً: الرسائل والمذكرات الجامعية

مذكرات الماجستير :

1- ابتسام بوشويط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.

مذكرات الماستر :

2- آمنة بن نوي، سسية عواوشة، دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مبراح، ورقلة، 2020.

3- بلخضر أمينة، دور صندوق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم 2015.

4- تومي بلال، لعويجي شمس الدين، دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017.

5- جبار فضيلة، عمارة سمية، ضمانات القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند أولحاج، بويرة، 2016.

6- جمعة وسيلة، سليمان علي حمامة، تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون رقم 16-09، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2018.

7-سلطان عبد الحكيم، صندوق ضمان القروض FGAR ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2004/2014، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2015.

8-صبرينة قبي، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الاجتماعية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض _وكالة ورقلة _ من 2004 إلى غاية 2015، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، شعبة التسيير تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، 2015.

9-صلاح أسماء، لونس ريمة، الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص العون الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، د.س.م.

10-منال قوراري، مساهمة صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من مخاطر القروض للمؤسسة والبنك: حالة صندوق ضمان القروض FGAR الفترة 2004 إلى غاية 2019، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

مذكرات الليسانس :

11- عبد القادر مفتاحي، محمد بن ياسر، يوسف بودلة، آلية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة صندوق ضمان القروض (FGAR)، مذكرة نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي بالمدينة. 2006.

ثانيا: المقالات والمدخلات

أ- المقالات

- 1- بن واضح الهاشمي، سلطاني محمد رشدي، "المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية"، العدد 03. 2017 (ص154-ص163)
- 2- بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، "دور صندوق ضمان القروض FGAR كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010/2016"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 50، العدد 09، 2018، (ص92-ص117).
- 3- حريد رامي، سلامة سارة، واضح فواز، "مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 04، العدد 01، 2019، (ص112-ص133).
- 4- حبيبة حمودي، محمد بن دغي، "مساهمة صندوق ضمان القروض في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، (ص37-ص50).
- 5- خوني رايح، عالم سليمة، "صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 08 المجلد 01، (ص43-ص62).
- 6- زبير عياش، سميرة مناصرة، "برنامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة في تجارب دول عربية- مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية"، العدد 07، 2017، (ص190-ص208).
- 7- صباح عبد الرحيم، فضيلة بوطورة، "قروض بنكية للاستثمار في الجزائر بين شروط، ضمانات مطلوبة ودعم صندوق ضمان القروض"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة قاصدي مرباح المجلد 03، العدد 02، (ص158-ص192).

8-يوسف العشاب، " ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : آليات تدعيم التمويل"، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد02، 2003.

ب- المداخلات

1- عمر فرحاتي، "آليات دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 6-7 ديسمبر 2017.

2- لينا موسى السويطي، " مشروع إنشاء مؤسسة ضمان الائتمان(القروض)، التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات الذي تنظمه كلية الحقوق والإدارة العامة"، المؤتمر العلمي الدولي، فلسطين، جامعة بيرزيت، 2019.

3-زهير غراية، عبد القادر بريش، " صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ميديا1-2 دراسة قياسية - لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية"، الأيام العلمية الدورة الثانية حول المقاولتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر"، فرص وتحديات، المجلة القانونية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3،4،5 ماي، 2011.

ثالثا: النصوص القانونية

أ- النصوص التشريعية

1- قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية عدد 77 صادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001. (ملغى)

2- قانون رقم 17-02، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية، عدد 02 صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

ب- النصوص التنظيمية

1- مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي جريدة رسمية، عدد 74 صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

2- مرسوم تنفيذي رقم 17-193 مؤرخ في 11 يونيو سنة 2017 يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية، عدد 36 صادر بتاريخ 14 جوان 2017.

رابعا: مواقع الإنترنت

- موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. www.fgar.dz

فهرس المحتويات

1.....مقدمة

الفصل الأول:

الطبيعة القانونية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4.....تمهيد

5.....المبحث الأول: ماهية صندوق ضمان القروض

5.....المطلب الأول: مفهوم صندوق ضمان القروض

6.....الفرع الأول: تعريف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

8.....الفرع الثاني: نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

9.....المطلب الثاني: التنظيم القانوني والهيكل لصندوق ضمان القروض

9.....الفرع الأول: التنظيم القانوني لصندوق ضمان القروض

الفرع الثاني: التنظيم الهيكلي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.....14

20.....المبحث الثاني: صلاحيات صندوق ضمان القروض

20.....المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمنح القروض والضمانات الممنوحة

21.....الفرع الأول: المراحل المتبعة لمنح القروض

26.....الفرع الثاني: أنواع الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض

31.....الفرع الثالث: أنواع أنظمة ضمان القروض

32.....المطلب الثاني: أهداف ومهام صندوق ضمان القروض

32.....الفرع الأول: أهداف صندوق ضمان القروض

34.....الفرع الثاني: مهام صندوق ضمان القروض

37.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

نجاعة صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....	39
المبحث الأول: حصيلة نشاطات صندوق ضمان القروض من 2004 إلى غاية	
2021.....	40
المطلب الأول: توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية من 2004 إلى غاية	
2021.....	40
المطلب الثاني: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى غاية	
2019.....	46
المبحث الثاني: حصيلة الملفات المعالجة والضمانات المقدمة من طرف	
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	49
المطلب الأول: توزيع ملفات الضمان حسب طبيعتها.....	49
المطلب الثاني: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض...55	
خلاصة الفصل.....	61
خاتمة.....	62

قائمة المراجع.

قائمة الجداول

- 1- يوضح المشاريع حسب المناطق الجهوية من 2004 إلى 2019.....40
- 2- يوضح أعمال الفرع الجهوي لولايات الغرب من 2004 إلى 2019.....42
- 3- يوضح أعمال الفرع الجهوي الشرق من 2004 إلى 2019.....44
- 4- يوضح أعمال الفرع الجهوي لولايات الجنوب من 2004 إلى 2019.....45
- 5- توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2019.....46
- 6- يوضح ملفات معالجة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسع من أفريل 2004 إلى غاية 30 جوان 2021.....50
- 7- يوضح ملفات معالجة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسع من 1 جانفي 2021 إلى غاية 30 جوان 2021.....52
- 8- يوضح ملفات معالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوزيع الضمانات حسب المشروع قيد الإنشاء والتوسع من 1 جانفي 2019 إلى غاية 31 جوان 2019.....53
- 10- يوضح وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى غاية 30 جوان 2021.....56
- 11- يوضح وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1 جانفي 2020 إلى غاية 30 جوان 2021.....58
- 12- يوضح وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 01 جانفي 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2019.....60

قائمة الأشكال البيانية

- 1-دائرة توضح المشاريع حسب المناطق الجهوية من 2004 إلى 2019.....41
- 2-منحى بياني يوضح نسبة مبلغ الضمان حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2019.....47
- 3-منحى بياني يوضح نسبة مبلغ الضمان حسب قطاع النشاط من 2004 إلى غاية 2019.....47
- 4-منحى بياني يوضح عدد المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2019.....48

ملخص

جاء صندوق ضمان القروض لتغطية المخاطر التي تواجهها البنوك في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي يمثل محل الدراسة من جانب طبيعة الصندوق و كيفية ممارسة نشاطه ، و كذا نوع الضمانات التي يقدمها من الضمان العادي و أخرى في اطار برنامج الاتحاد الأوروبي ، منذ نشأة الصندوق إلى يومنا هذا حقق عدة نجاحات في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تعتبر نسبة المشاريع مرتفعة في شمال البلاد و خصوصا في منطقة الوسط مقارنة بالجهات الأخرى ، ورغم النجاحات التي حققتها إلا أنها لا تعتبر كافية بالنظر للطموحات الكبيرة للدولة الجزائرية في هذا المجال و الأهداف التي تسعى لتحقيقها .

الكلمات المفتاحية:

صندوق ضمان القروض، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حصيلة النشاطات، برامج ضمان القروض.